صحفيون يتعرضون لاعتداء من قوة عسكرية منعتهم أخذ صورة تذكارية !

ممنـوع التصـوير .. شـارع أبـو نؤاسـ مـا يـزال محصـناً

قرر شابان التوقف في أبو نؤاس لالتقاط صور تذكارية خلف تمثالي شهريار وشهرزاد الواقعين في منتصف الشارع، احدهما كان قد عاد مؤخرا الى البلاد في زيارة قصيرة قبل الرجوع الى هولندا، والكاميرا لا تفارق يده كلما حل ضيفا على بيت او سار في شارع ،ابو نؤاس كان له واقع خاص لدى الشاب المغترب لذكريات قديمة تجمعه مع اصدقائه في هذا المكان الشهير، قبل ان يخرج ضوء "فلاش " الكاميرا امتدت يد احد عناصر الجيش ليسحبها بقوة ويوجه كلامه للشابين " شدتصورون "؟ لم يكونوا يمتلكون جوابا امنيا وببساطة قالوا " نصور بعضنا الآخر ، هل هناك ما يمنع ذلك "؟ العنصر الأمني : ممنوع التصوير في هذا المكان . وقرر باجتهاد فردي أن يمسح كل الصور الموجودة على الكاميرا من ضمنها صور قديمة لا تتعلق بأبو نؤاس !

□ بغداد/وائل نعمة

هذا الموقف ينطبق تماما على مشهد لفيلم مصري يتحدث عن شاب مصري عاد ليستقر في القاهرة وقرر تصوير احد جسور العاصمة وفجأة داهمته قوة عسكرية ومسحت كل الصور في الكاميرا وتعرض في اقسام الشرطة الى اسوء معاملة ،حينها قرر جلب جوازه الامريكي ،وانقلب الوضع وبدأ الجميع باحترامه! وفي العراق ايضا يسمح للاجنبي التجوال في داخل المنطقة الخضراء بينما العراقي لا يسمح له حتى بالتصوير في منطقة قريبة من "الخضراء " .

ظل شارع أبو نؤاس والجلوس في حدائقه امرا صعب المنال ، فبعدما كان صدام حسين يحتكر دجله عرضا وطولا ويمنع الجميع من الاقتراب او التصوير،قرر الاميركان ان يستخدموا نفس المنطقة وزاد الامر سوءا ،حيث يتذكر ابو محمد بائع سكائر متجول في إحدى الحدائق كيف كانت قذائف الهاون "المتوهمة " تسقط على "ابو نؤاس " بدلا من المنطقة الخضراء التي كانت دائما تتعرض للقصف ،وعانى المارون في ذلك الشارع من السيطرات الامنية وقائمة الممنوعات التي تبدأ بالسؤال عن سبب الوقوف ولا تنتهي بمنع التصوير .

وكان قد ادان مرصد الحريات الصحفية اعتداء قوات من الجيش العراقي على مجموعة بارزة من الصحفيين قبل ايام ، ودعا المرصد وزارتي الدفاع و الداخلية للحد من السلوكيات التسلطية التي يمارسها بين الحين والآخر عناصر في الجيش أو قوات الشرطة الذين يفتقدون الى عنصر التهذيب، وثقافة التعامل المتحضر مع الصحفيين سواء حين عملهم في التغطية الإعلامية ،أو حين ممارستهم لحياتهم الطبيعية.

الزميل فاضل النشمي معد البرامج في قناة الحرة قال لمرصد الحريات الصحفية، إنه وزملاؤه في القناة عارف الساعدي مقدم البرامج،والزميل قيس حسن رئيس قسم البرامج فيها،إضافة الى الزميل قاسم محمد جبار مدير الإعلام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي كان ضيفا على برنامج العمود الثامن ،الذي تم تسجيله لحساب قناة الحرة عراق ظهر الأربعاء الماضي كانوا متجهين بعد إنجاز عملهم الى شارع أبو نواس وسط العاصمة والمجاور لمكتب القناة عند الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر، وكانوا قد التقطوا صورا تذكارية لفريق العمل والضيف الرسمي حين ترجل جنود كانوا يستقلون عجلة همر عائدة للجيش العراقي، وطلبوا منهم إبراز هوياتهم ،ومسح كافة الصور الملتقطة لدواع تتعلق بالأمن.

النشمي أضاف لمرصد الحريات الصحفية ،إن أحد الجنود قال لنا،أنا متفضل عليكم للسماح لكم بالمغادرة، وبطريقة بعيدة عن الذوق لا تتناسب وطبيعة عمله الذي يتوجب عليه القيام به خاصة وإننا صحفيون معروفون، ونمتلك بطاقات العمل الصحفي،وحين قلت له،إنك غير متفضل علينا ،ولا يجوز لك أن تحدثنا بهذه اللهجة الاستعلائية قام عنصر آخر بتوجيه سلاحه الرشاش ناحيتنا متهددا، بينما قام الآخر بتفتيشنا ،والاستيلاء على هواتفنا النقالة ،وهوياتنا وبطريقة استفزازية مقيتة، عدا عن إيقافنا لأكثر من نصف ساعة إمعانا في التنكيل، علما إنه لا يوجد ما يشير الى منع التصوير في متنزه معروف للعامة والخاصة من الناس.

وطالب مرصد الحريات الصحفية عمليات بغداد بتوجيه قوات الجيش العاملة في العاصمة لتوخي الحذر وإتباع الأساليب الحضارية في تعاملها مع الصحفيين والمثقفين، ومغادرة دائرة التسلط ،وهو الأمر الذي دعا إليه المرصد في أكثر من بيان ومنشور وكراس،وكان المرصد قد نشر كراسا بالتعاون مع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون يتضمن جملة من التعليمات والتوصيات لعناصر الجيش والشرطة بخصوص التعامل مع الصحفيين والفرق الإعلامية،تم توزيعه على العشرات من نقاط التفتيش والدوريات المتحركة التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية.من جانبه اكد اللواء عادل دحام في اتصال مع "المدى" ان الداخلية لا تمنع احدا من التصوير.

وشدد المتحدث باسم الوزارة ان تصوير المؤسسات الحكومية يتطلب موافقة من الداخلية. فيما يذكر عدد من المصورين الصحفيين انهم دائما ما يتعرضون الى مضايقات حينما يقومون بتصوير شوارع وساحات عامة في العاصمة.

دعوات إلى تشجيع الاستثمار لمعالجتها

أزمة السكن تتفاقم والمؤتمرات والندوات لم تضع حلا لها

□ بغداد / المدى

يعاني العراق ازمة سكنية منذ سنوات عدة، ويبدو انها ازمة ستستمر بالرغم من وعود المسؤولين وتأكيداتهم على معالجتها، في وقت اعلن وزير الاعمار والاسكان ان حاجة البلاد تقدر بمليوني وحدة سكنية.

وتشهد بغداد والمحافظات الاخرى ارتفاعا كبيرا في أسعار العقارات وقطع الأراضي وبدلات الإيجار، في ظل تفاقم أزمة السكن التي تسعى الحكومة العراقية منذ سنوات لإيجاد حل لها.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الاعمار والإسكان استبرق الشوك، في تصريح لـ"إذاعة العراق الحر": أن الشرائح الهشة مثل الأرامل والمطلقات والعاطلين عن العمل هم أكثر من يعانون من أزمة السكن.

واشار الى ان ذلك دفع بالوزارة إلى البدء بتنفيذ مشروع إسكان الفقراء في عموم المحافظات عدا إقليم كردستان، بالتنسيق مع منظمة الهابيتات التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

واكد الشوك أن الحل الأمثل لأزمة السكن هو الاستثمار لسد جزء من الحاجة السكنية المتفاقمة في البلاد، مسلطا الضوء على المشاريع التي تنفذها الوزارة حاليا ويصل عددها إلى ٥٤ مجمعا سكنيا مخصصا لذوي الدخل المحدود والاحتياجات الخاصة وشهداء وزارتي الداخلية والدفاع والمهجرين والمهاجرين.

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب قد استضافت وزير الاعمار والإسكان للوقوف على احتياجات الوزارة لمعالجة أزمة السكن، كما عقدت اللجنة لقاءا مع رئيس هيئة الاستثمار لدراسة المشاكل والمعوقات وإيجاد الحلول لها.

وأوضحت نائب رئيس اللجنة المالية النيابية ماجدة عبد اللطيف في حديثها لـ"إذاعة العراق الحر"، أن الحكومة العراقية خصصت ثلاثة ترليونات دينار من موازنة ٢٠١٢ لتنفيذ المشاريع الإسكانية، خاصة وأن البلاد بحاجة إلى ما لا يقل عن مليونين ونصف مليون وحدة سكنية، لكنها ترى أن هذه التخصيصات غير كافية لمعالجة الأزمة المتفاقمة، داعية إلى الافادة من تجربة إقليم كردستان في القضاء على أزمة السكن عن طريق الاستثمار.

وتعقد في العاصمة الأردنية عمان هذه الأيام ورشة عمل لمناقشة مشكلة المخيمات العشوائية للنازحين والمهجرين المتواجدين في العراق والأردن، وتسليط الضوء على الظروف الحياتية في هذه المستوطنات التي يقطنها الكثير من العوائل المهجرة.

وتم خلال الورشة التأكيد على أهمية وضع خطة إستراتيجية لحل مشكلة السكن عن طريق بناء دور واطئة الكلفة وتوفير فرص عمل بدعم من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. من جانبها، لم تؤيد عضو مجلس محافظة بغداد مهدية حسن عبد التي شاركت في ورشة العمل، فكرة بناء الدور واطئة الكلفة لحل مشكلة المستوطنات العشوائية بسبب تأثير هذه الدور على جمالية المدن والتخطيط المعماري لها.

فيما دعا وزير الاعمار والإسكان محمد الدراجي الشركات الأردنية إلى الاستثمار في مجال الإسكان في العراق، وذلك في جولة إقليمية له لتشجيع المستثمرين العرب على دخول السوق العراقية والاستثمار في مجال الإسكان. المستثمر العراقي في مجال الإسكان حسين الاسدي، لفت الى أن البيئة الاستثمارية في العراق ما زالت غير آمنة لجذب المستثمر الأجنبي، والمستثمر العراقي يواجه عقبات وعراقيل كثيرة لذا فهو يدعو إلى تفعيل قانون الاستثمار.

تنـــويـــه

لاحقا لإعلان مناقصة رقم (٨) للمرة الاولى المرقم ٢٩ في ٢٠١٢/١/١٧ الخاص بمشاريع مديرية توزيع كهرباء المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ الصادر من دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى/ قسم التعاقدات والمنشور في جريدتنا بالعدد المرقم ٢٣٦٨ الصادر يوم الخميس ٢٠١٢/١/١٩ حيث ورد في أعلى الجدول المرفق بالاعلان عبارة مناقصة رقم (٩) سهوا والصحيح مناقصة رقم (٨) لذا اقتضى التنويه.

مديرية بلديات كركوك

إعـادة إعـــلان

القسم/ قانونية
العدد/ ٧٨٦

تعلن مديرية بلديات كركوك وللمرة الثانية عن إجراء مناقصة عامة لانجاز مشروع (إنشاء بوابة في مدخل ناحية نازة) ضمن وفورات مشاريع ٢٠١١ فعلى الراغبين بالاشتراك من المقاولين والشركات حاملي هوية تصنيف المقاولين من أصحاب الدرجة (العاشرة) مراجعة مديرية بلديات كركوك لغرض الحصول على نسخة من الشروط ووثائق المناقصة لقاء مبلغ وقدره (٧٥,٠٠٠) خمسة وسبعون الف دينار غير قابلة للرد علما ان اخر موعد لقبول العطاءات الساعة ١٢ ظهرا من يوم الاحد ٢٠١٢/١/٢٩ في ديوان مديرية بلديات كركوك وان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.. مع التقدير.

المهندس نينوس شمعون كوركيس
مدير بلديات كركوك/ وكالة

المستمسكات والوثائق المطلوبة

١. هوية تصنيف المقاولين صادرة من وزارة التخطيط نافذة لحد الدرجة (العاشرة) داخل (صورة ملونة).
٢. براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب نافذة باسم المقاول او الشركة.
٣. تأمينات اولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة لا تقل عن ١١٨ يوما.
٤. قائمة بالأعمال المماثلة مؤيدة من الدوائر الرسمية.
٥. الوثائق الخاصة بتأسيس الشركة.
٦. على كافة الشركات الراغبة بالاشتراك بالمناقصة تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية.
٧. حسابات ختامية مؤيدة من مكتب محاسبة قانوني.
٨. قائمة بالكوادر والآليات العاملة في الشركة معززة بالمستمسكات والوثائق القانونية.
٩. وصل اقتناء المناقصة.
١٠. لا يتم استلام المشروع استلاما اوليا وتصفية حسابات العقد إلا بعد تسليم جميع البيانات والمعلومات الى شعبة ال (Gis) في المديرية المعنية مع نسخ من الخرائط موضحا عليها البيانات.
١١. يتحمل الشركة كافة المبالغ الخاصة بالفحوصات المختبرية الإضافية (العشوائية) التي تقوم بها لجان المتابعة والرقابة وكوادر الإشراف.
١٢. لا يجوز استكمال البيانات للمستمسكات والوثائق المذكورة اعلاه.

شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك

إعـــلان للمرة الثانيـة

تعلن شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة (م.ش ٢/٢٠١١/١١٣٨) والخاصة بـ (انشاء قنطرة خرسانية على الطريق المؤدي الى دار الاستراحة/ حقل عجيل – محافظة صلاح الدين).

يرجى من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة اعلاه من مقاولي أعمال الهندسة المدنية المصنفين من الدرجة العاشرة فما فوق والنافذة هوياتهم مراجعة قسم العقود/ عرفة/ كركوك هم او وكلائهم المخولون عن طريق دوائر كتاب العدول للحصول على قرص (CD) المدون فيها اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (-/٢٠٠,٠٠٠) مائتان الف دينار غير قابل للرد. مع ضرورة قيام الشركات المقاولة بإرفاق شهادة التأسيس مع هوية تصنيف عند الاشتراك، ويقدم المشارك كتابا من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه إيفائه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الأصلية) مع تأييد حجب البطاقة التموينية، وتقديم تأمينات أولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء وتكون اما على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادرين من المصارف المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (١) الخاص بالمقاولات الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١/٣٠ في مقر القسم القانوني، علما بان آخر موعد لتقديم العطاءات في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٢/٦ ويتحمل من تحال عليه المناقصة اجور نشر الإعلان ويلتزم باستكمال إجراءات التعاقد خلال (١٤) يوما من تاريخ إعلان الإحالة، وللمزيد من المعلومات مراجعة الموقع الالكتروني (www.noc.gov.iq) (صفحة المشاريع – المناقصات المحلية – المناقصات المحلية المعلنة).

عـ/ المدير العام